



واقع حرية الصحافة في عمان لا يمكن فصله عن واقع حرية التعبير بشكل عام في دول الخليج العربي. وهذا يعود إلى ثلاثة أسباب تتشارك فيها كل الدول الخليجية: أولاً: أشكال النظم الحاكمة في الخليج القائمة على الوراثة واستبداد السلطة. ثانياً: استبداد المجتمع باسم العادات والتقاليد. ثالثاً: استبداد التأويلات الدينية باسم الحرام والحلال.

جميع تلك الأسباب هي نسق تفكير وإطارات تعايش ألفت عليها السلطات والناس بشكل عام في هذه الدول؛ والخروج عنها يعد خروجاً عن تلك الأنساق، وتلك الأطر المتعارف عليها. إذن بشكل عام هناك ثقافة سائدة قد نستطيع أن نطلق عليها ثقافة القطيع تربت عليها المجتمعات الخليجية، وأصبحت تخاف وتتوجس الخروج عن رغبات القطيع، وتنكر وتحارب كل من يحاول الخروج عن هذه الثقافة السائدة. فمن يخرج عن سياسة السلطة يعد خائناً وعميلاً وناكراً لفضل السلطة عليه، ومن يخرج عن سائد الدين يعد زنديقاً ومهرطقاً وقد يكفر كذلك، ومن يخرج عن سائد الموروث الاجتماعي يعد شاذاً وتسقط عنه صفة المروءة وقد تنكره القبيلة. لكن في هذه الورقة القصيرة سنركز على الجانب السياسي ودوره الرئيس والمباشر في واقع حرية الصحافة في عمان فقط. هنالك محددان رئيسان يرسمان إطار واقع حرية الصحافة في عمان:

## 1. الفلسفة الإعلامية للسلطة

السلطة في عمان تتبع فلسفة الإعلام التنموي، ولتقريب الصورة لمعنى هذا المفهوم، سأستخدم المحاجة السائدة والمتكررة التي تستخدمها السلطات الأمنية في التحقيقات عند كل معتقل رأي، «لماذا لا تنظر للجزء المملوء من الكأس؟».

السلطة في عمان تفهم أن الصحافة هي مجرد نقل الصورة الجيدة فقط عن طريق إظهار جوانب التنمية في الدولة وشكر السلطة على ذلك. بيد أن الأمر لا يتوقف على ذلك، حيث يتم تشويه المعلومة أحياناً وإخراجها عن حيزها الطبيعي عن طريق تفخيم بعض الأخبار وإظهارها كأنها إنجازات كبيرة جداً ووجب الوقوف عندها والاحتفاء بها. لكن الأنكى من ذلك، أن السلطة لا تتقبل الصحفي أو المؤسسة الصحفية التي تسأل لماذا الجزء الفارغ من الكأس فارغ حتى لو نظر للجزء المملوء من الكأس كما ترغب السلطة. فكل أنواع النقد في كل أشكالها الصحفية سواء كانت التحقيقات الاستقصائية أو مقالات الرأي أو حتى الأخبار والتقارير السطحية تعد مرفوضة من قبل السلطة حتى لو لم تكن تخالف القوانين. ولهذا تكتفي كل الصحف في عمان -في الغالب- بالأخبار التي يتلقونها من أقسام العلاقات العامة في المؤسسات الحكومية والخاصة. وهذا النوع من الصحافة أصبح يطلق عليها صحافة العلاقات العامة أو صحافة الإيميلات.

## ٢. التشريعات والقوانين

حرية الصحافة إحدى الركائز الأساسية لحرية التعبير. وحق التعبير عن الرأي من الحقوق التي ضمنها النظام الأساسي العماني (الدستور) في المادة ٢٩ من الباب الثالث، حيث نصت هذه المادة على أن حرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة وسائر وسائل التعبير مكفولة في حدود القانون.

### لكن ما هي حدود القانون؟

#### أولاً: قانون الجزاء العماني.

هناك انتقادات عديدة من قبل محامين وناشطين سياسيين وحقوقيين على بعض مواد قانون الجزاء بشكل عام أهمها:

١. تعارضها مع مبدأ حرية التعبير والصحافة وحقوق المواطنة.
٢. معظم المواد التي لها علاقة بالحريات كانت فضفاضة ويمكن إساءة استخدامها.

لكن في ١١ من يناير ٢٠١٨، أصدر السلطان قابوس مرسوماً نص على إلغاء قانون الجزاء السابق واستبداله بقانون جزاء جديد. إلا أن قانون الجزاء الجديد كما يراه مراقبون أتى مكرساً ومعززاً بشكل أكبر لسلبيات قانون الجزاء السابق. وعدوه انحداراً حاداً على مستوى مختلف الحريات بما تضمنه من تهمة فضفاضة وأحكام قاسية تصل لدرجة الإعدام والسجن المؤبد في بعض التهم.

يحتوي القانون الجديد عدة مواد غامضة التعريف ويمكن أن تستخدم بسهولة من قبل جهاز الأمن الداخلي المعروف بتاريخه الحافل بانتهاكات حقوق الإنسان في استهداف:

- الباحثين في المجال السياسي والديني
- مدافعي حقوق الإنسان
- ناشطي الإنترنت
- الصحفيين

### أمثلة من قانون الجزاء الجديد:

- المادة ٩٧: يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن (٣) ثلاث سنوات، ولا تزيد على (٧) سبع سنوات كل من ارتكب علانية أو بالنشر طعناً في حقوق السلطان، وسلطته، أو عابه في ذاته.

- المادة ١١٨: يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن (٦) ستة أشهر، ولا تزيد على (٣) ثلاث سنوات كل من حاز أو أحرز محررات أو مطبوعات تتضمن تحبيذاً أو ترويحاً لشيء، مما نص عليه في المادة (١١٦) من هذا القانون إذا كانت معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها، وكذلك من حاز أو أحرز أي وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية مخصصة ولو بصفة مؤقتة.....

- المادة ١٢٣: يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن (٣) ثلاثة أشهر، ولا تزيد على (٦) ستة أشهر كل من دعا أو حرض على التجمهر.

- المادة ٢٦٩: يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن (٣) ثلاث سنوات، ولا تزيد على (١٠) سنوات كل من ارتكب فعلاً من الأفعال الآتية :

١. التطاول على الذات الإلهية، أو الإساءة إليها، باللفظ أو الكتابة أو الرسم أو الإيماء، أو بأي وسيلة أخرى.

لكن في ١١ من يناير ٢٠١٨، أصدر السلطان قابوس مرسوماً نص على إلغاء قانون الجزاء السابق واستبداله بقانون جزاء جديد. إلا أن قانون الجزاء الجديد كما يراه مراقبون أتى مكرساً ومعرزاً بشكل أكبر لسلبيات قانون الجزاء السابق. وعدوه انحداراً حاداً على مستوى مختلف الحريات بما تضمنه من تهم فضفاضة وأحكام قاسية تصل لدرجة الإعدام والسجن المؤبد في بعض التهم.

يحتوي القانون الجديد عدة مواد غامضة التعريف ويمكن أن تستخدم بسهولة من قبل جهاز الأمن الداخلي المعروف بتاريخه الحافل بانتهاكات حقوق الإنسان في استهداف:

- الباحثين في المجال السياسي والديني

- مدافعي حقوق الإنسان

- ناشطي الإنترنت

- الصحفيين

### أمثلة من قانون الجزاء الجديد:

- المادة ٩٧: يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن (٣) ثلاث سنوات، ولا تزيد على (٧) سبع سنوات كل من ارتكب علانية أو بالنشر طعناً في حقوق السلطان، وسلطته، أو عابه في ذاته.

- المادة ١١٨: يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن (٦) ستة أشهر، ولا تزيد على (٣) ثلاث سنوات كل من حاز أو أحرز محررات أو مطبوعات تتضمن تحبيذاً أو ترويحاً لشيء مما نص عليه في المادة (١١٦) من هذا القانون إذا كانت معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها، وكذلك من حاز أو أحرز أي وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية مخصصة ولو بصفة مؤقتة.....

- المادة ١٢٣: يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن (٣) ثلاثة أشهر، ولا تزيد على (٦) ستة أشهر كل من دعا أو حرض على التجمهر.

- المادة ٢٦٩: يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن (٣) ثلاث سنوات، ولا تزيد على (١٠) سنوات كل من ارتكب فعلاً من الأفعال الآتية:

١. التطاول على الذات الإلهية، أو الإساءة إليها، باللفظ أو الكتابة أو الرسم أو الإيماء، أو بأي وسيلة أخرى.

## الإساءة إلى القرآن الكريم أو تحريفه، أو تدنيسه.

٣. الإساءة إلى الدين الإسلامي أو إحدى شعائره، أو سب أحد الأديان السماوية.
٤. التطاول على أحد الأنبياء أو الإساءة إليه باللفظ أو الكتابة أو الرسم أو الإيماء، أو بأي طريقة أخرى.

- المادة ٢٦٧: يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن (١ .) عشرة أيام، ولا تزيد على سنة، وبغرامة لا تقل عن (١ .) مائة ريال عماني، ولا تزيد على (٣ .) ثلاثمائة ريال عماني، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من صنع أو وزع أو نشر أو عرض، ولو في غير علانية، كتابا أو مطبوعا أو رسومات أو صوراً أو أفلاماً أو رموزاً أو غير ذلك من الأشياء الخادشة للحياء أو المخلة بالآداب العامة.

## ثانياً: قانون النشر والمطبوعات الصادر بمرسوم سلطاني سنة ١٩٨٤:

- المادة ٢٥: لا يجوز نشر ما شأنه النيل من شخص جلالة السلطان أو أفراد الأسرة المالكة تلميحاً أو تصريحاً بالكلمة أو بالصورة، ولا يجوز التحريض ضد نظام الحكم في السلطنة أو الإساءة إليه أو الإضرار بالنظام العام أو الدعوة إلى اعتناق أو ترويج ما يتعارض مع مبادئ الدين الإسلامي الحنيف.
- المادة ٢٦: يحظر نشر كل ما من شأنه المساس بسلامة الدولة أو أمنها الداخلي أو الخارجي وكل ما يتعلق بالأجهزة العسكرية والأمنية وأنظمتها ولوائحها الداخلية وأية وثائق أو معلومات أو أخبار أو اتصالات رسمية سرية سواء أكان النشر من خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة أو من خلال استخدام الشبكة المعلوماتية أو وسيلة من وسائل تقنية المعلومات.
- مادة ٢٧: لا يجوز نشر ما من شأنه الإضرار بالعملة الوطنية أو يؤدي إلى بلبلة الأفكار عن سوق المال بالسلطنة أو الوضع الاقتصادي للبلاد.
- مادة ٢٨: لا يجوز نشر كل ما من شأنه المساس بالأخلاق والآداب العامة والديانات السماوية.

## نماذج لمصير مؤسسات صحفية تحددت الواقع:

### ١. جريدة الزمن:

- في يوليو ٢٠١٦، نشرت جريدة الزمن في عديد من مفصلين تحقيقا صحفيا حول فساد رئيس المحكمة العليا ورئيس الادعاء العام.
- لكن تعرض رئيس التحرير ومدير التحرير وأبرز صحفيي الجريدة للسجن لفتترات وأحكام متفاوتة وصل أشدها في مرحلة التقاضي الابتدائية ٣ سنوات، وفي مرحلة الاستئناف سنة واحدة.
- وفي يوم التاسع من أغسطس ٢٠١٦، أصدر وزير الإعلام قرارا بإغلاق الجريدة ووقف تداولها.
- وفي يوم الخامس من أكتوبر ٢٠١٧، أصدرت المحكمة العليا قرارا نهائيا بغلق جريدة الزمن.

### ٢. صحيفة البلد الإلكترونية:

- في الثلاثين من أكتوبر ٢٠١٦، أعلنت صحيفة البلد عبر بيان نشر في موقع الصحيفة عن توقف البلد عن النشر. ولكن البيان لم يوضح السبب الرئيسي للتوقف رغم التلميح في البيان إلى "ضغوط" تعرضت لها الصحيفة. وحسب المركز العماني لحقوق الإنسان، فإن رئيس التحرير كان قد تم استدعائه من جهاز الأمن الداخلي (المخابرات) واحتجازه للتحقيق مدة ٣ أيام، وبعد إطلاق سراحه تم نشر بيان التوقف. وحسب مصدر المركز، فإن السبب الرئيس -إضافة إلى أسباب أخرى- إلى استدعاء رئيس التحرير، كان بسبب نشر البلد تقريرا مترجما عن وكالة رويترز، أشار إلى أن عمان أحد الدول التي يتم تهريب السلاح منها إلى اليمن.

### ٣. مجلة مواطن:

- في يوم الثالث من مايو ٢٠١٧، يوم حرية الصحافة، قامت السلطات بحجب موقع مجلة مواطن الإلكترونية، تزامنا مع إعلان مواطن عودتها إلى النشر مجددا.
- وكانت مواطن قد أعلنت سابقا في الرابع عشر من يناير ٢٠١٦ توقفها عن العمل بعد تكرار تعرض عدد من العاملين فيها لمضايقات أمنية مثل الاعتقالات والتهديدات.
- كما تعرض سابقا مؤسسها ورئيس تحريرها، لمضايقات أمنية في عمان تمثل آخرها في سحب جواز سفره ووثائقه الشخصية بعد منعه من السفر، وتعرض قبلها لعدة تهديدات واعتقالات.
- في السابع عشر من يوليو ٢٠١٥، قرر رئيس تحرير المجلة الخروج من عمان والاتجاه إلى المملكة المتحدة لطلب اللجوء السياسي.
- لا زال موقع المجلة محظورا حتى الآن في عمان وبعض الدول الخليجية، ولا زال يلاحق أمنيا كل من له علاقة بالمجلة.

### خاتمة:

العمل في المجال الصحفي في عمان والخليج العربي بشكل عام، مجال آمن وغير محفوف بالمخاطر ما دام الصحفي أو المؤسسة الصحفية لم تخرج عن الإطار العام الذي رسمته السلطة عن طريق أجهزتها الأمنية. وهذا يسري على كل المؤسسات الصحفية سواء كانت حكومية أو خاصة، وكل أشكال الإنتاج الصحفي سواء كان مرئيا أو مسموعا أو مقروءا. وهذا الإطار العام يتلخص في الآتي: لا تنتقد بشكل مباشر وغير مباشر الحاكم وأسرته وأجهزته الأمنية، لا تنتقد أداءه الإداري في كل مؤسسات الدولة التي يديرها مهما كان مخيبا. وفي الحالة العمانية، السلطان قابوس يمتلك كل السلطات في عمان ويدير كل مؤسسات الدولة العليا، ولهذا من الأفضل ألا تنتقد إطلاقا وانس ما تعلمته حول معنى الصحافة بشكل عام والصحافة الاستقصائية بشكل خاص، وأحرص على تمجيد كل ما يقوم به هو وحكومته.

# Press freedom in Oman: the reality and the challenges



The extent of press freedom in Oman is closely bound up with the question of freedom of expression in the Arab Gulf states generally. There are three factors involved here, which apply to all of the Gulf States:

- a) the systems of government in the Gulf, which take the form of hereditary and absolute monarchies;
- b) despotic rule being exercised in the name of custom and tradition; and
- c) the monopoly on religious interpretations of what is haram (forbidden) and halal (permitted).



Mohammed Alfazari

Director of Muwatin Centre for Press

All of these things together create a way of thinking and a framework for living to which the authorities and people in general have become accustomed in these countries. Stepping outside them is seen as breaking with this familiar system and framework. The prevailing culture could therefore be described in general terms as one of a herd mentality, in which Gulf societies are brought up to be fearful and anxious about deviating from the will of the herd, and to reject and attack anyone who tries to step outside this prevailing culture. So, anyone who deviates from government policy is seen as a traitor, an enemy agent, someone who fails to recognise the government's bounty towards him; anyone who deviates from the dominant religious view is seen as an atheist and heretic and may also be declared an infidel; and anyone who deviates from traditional social norms .is seen as queer, loses his status as a man, and may be disowned by his tribe



In this briefing, however, we will focus only on the political aspect, and its primary and direct responsibility for the present state of press freedom in Oman. There are two main factors that determine the general state of press freedom in Oman:

### **1 – The government’s media philosophy**

The government in Oman sees the media as a promotional tool. Let me offer by way of illustration the argument used again and again by the security agencies when interrogating any prisoner of conscience: “Why don’t you look at the full half of the glass?” The Omani government understands the press’s role as being merely to present a positive picture, by showing ways in which the country is developing and thanking the government for this. The media, moreover, sometimes twist and distort the facts by giving certain news items undue prominence and portraying them as huge achievements that should be marked and celebrated.

Even more damagingly, the government doesn’t accept journalists or news organisations asking why the empty half of the glass is empty, even if they do look at the full half of the glass as the government wants them to do. All kinds of criticism in whatever journalistic form – investigative features, opinion pieces or even straightforward news items and reports – are deemed unacceptable by the government even if they are not breaching any laws. So as a rule, newspapers in Oman just publish the news they receive from the public relations departments of government and private sector bodies. This kind of journalism has come to be known as the PR press or e-mail journalism.

## 2 – Legislation and regulations

A free press is one of the basic pillars of free speech. The right to freedom of expression is assured in Oman's Basic Statute (Constitution), Chapter Three, Article 29, which states that freedom of opinion and the freedom to express that opinion orally and in writing and by other means is guaranteed, within the limits of the law.

### **But what are “the limits of the law”?**

#### **A: The Omani Penal Code**

Certain provisions of the Omani Penal Code have been widely criticised by lawyers and political and human rights activists. Their main criticisms are:

- 1 that parts of the Code are inconsistent with the principles of free speech and a free press and the rights of citizenship; and
- 2 that most of the Articles relating to freedoms are loosely worded and open to abuse.

On January 11, 2018 Sultan Qaboos issued a decree annulling the old Penal Code and replacing it with a new version. In the view of observers, though, the new Penal Code simply strengthens and further entrenches the worst aspects of the old one. They see it as sharply reducing the current extent of various freedoms by introducing vaguely defined offences and harsh penalties of up to life imprisonment and in some cases the death penalty.

Article 269: The punishment shall be imprisonment for a term of not less than three years and not more than ten years for anyone who commits one of the following acts:

- (a) blaspheming against or insulting the Divinity verbally or by means of writing, drawing or gestures or by any other means;
- (b) insulting, perverting or desecrating the Holy Quran;
- (c) insulting the Islamic religion or any of its rites, or reviling any of the divine religions;
- (d) blaspheming against or insulting any of the prophets verbally or by means of writing, drawing or gestures or by any other means...

B: The Press and Publications Law, issued by Royal Decree in 1984

Article 25: It is prohibited to publish anything that explicitly or implicitly defames His Majesty the Sultan or members of the royal family in words or images. It is also prohibited to incite people against the system of government in the Sultanate or insult it or disrupt public order or call people to embrace or promote anything that contravenes the principles of the Islamic religion.

Article 26: It is forbidden to publish anything that might compromise the safety of the State or its internal or external security, or anything related to the military and security agencies or their systems or internal regulations, or any documents, information, news or confidential official communications, whether through visual, audio or written media or through the Internet or by means of information technology...

Article 27: It is prohibited to publish anything that might prejudice the national currency or lead to confusion about the money market in the Sultanate or the economic position of the country.

Article 28: It is prohibited to publish anything that might prejudice public morality and ethics or divine religions.

Case studies of news organisations that challenged this situation:

### **1 Azamn newspaper**

In July 2016, Azamn published a two-part report about corruption on the part of the chair of the Judicial Council and head of the Supreme Court.

However, the paper's editor-in-chief, managing editor and top journalist were sentenced to prison for various periods, the harshest being for three years initially, reduced to one year on appeal.

Also, on August 9, 2016 the Minister of Information issued an order closing down the newspaper and suspending its distribution.

And on October 5, 2017 the Supreme Court issued a decree closing Azamn down for good.

### **2 Al Balad online newspaper**

On October 30, 2016 Al Balad announced in a statement on its website that it was suspending publication. The main reason for this was not spelled out, though its statement hinted at "pressures" being exerted on the paper. The Omani Centre for Human Rights (OCHR) learned that Al Balad's editor-in-chief had been summoned by the Mukhabirat (Internal Security Service) and held for questioning for three days, and it was after his release that the statement was published announcing Al Balad's

suspension. According to OCHR's source, the main, though not only, reason for the editor-in-chief being called in for questioning was that Al Balad had published a translated report from Reuters indicating that Oman was one of the countries from which weapons were being smuggled into Yemen.

### **3 Mowatin magazine**

On May 3, 2017, coinciding with World Press Freedom Day, the Omani authorities blocked the website of the online magazine Mowatin, just as Mowatin was announcing that it was resuming publication.

Previously, on January 14, 2016, Mowatin had announced that it was suspending operations after repeated harassment by the security forces of a number of its staff, including being detained and threatened.

Its founder and editor-in-chief had also previously suffered harassment by the security forces in Oman, culminating in having his passport and personal documents withdrawn after being banned from travelling abroad. Before that he had been threatened and detained a number of times.

On July 17, 2015 the editor-in-chief decided to leave Oman for the UK to seek political asylum.

The magazine's website remains blocked in Oman and some other Gulf states, and anyone associated with it continues to be harassed.

## **Conclusion:**

Working in journalism in Oman and the Gulf generally is safe and not particularly fraught with danger, as long as a journalist or news organisation doesn't stray outside the parameters set by the government through its security forces. This goes for all news organisations, private and government-sponsored alike, and all journalistic formats, whether video, audio or text. Those parameters are as follows:

- Don't criticise the Sultan or his family or the security services, directly or indirectly.
- Don't criticise his management of any of the State institutions he heads, however poorly managed they may be. In Oman, Sultan Qaboos holds all the power and manages all of the higher State institutions, so it is best not to criticise at all.
- Forget all you ever learned about journalism, and investigative journalism in particular, and be sure to glorify everything the Sultan and his government do.